ورقة عمل
الاخصائي الاجتماعي بين
المواطنة المسئولة والهوية المنقوصة

إعداد

الأستاذ الدكتور /فوزي محمد الهادي شحاتة

استاذ طرق الخدمة الاجتماعية

ووكيل كلية الخدمة الاجماعية لشئون الدراسات العليا والبحوث

جامعة الفيوم

الاخصائي الاجتماعي بين المواطنة المسئولة والهوية المنقوصة

تعد المواطنة من القيم والقضايا التي تفرض نفسها بجلاء علي صعيد الاهتمام بقضايا التنمية والإصلاح الاجتماعي وحل الصراعات والأزمات المجتمعية بمختلف المسارات السياسية والاقتصادية والتشريعية والتعليمية والاجتماعية ، حيث تشكل المواطنة البوتقة التي تستوعب مختلف الانتماءات وتضمن عملهم في معية واحدة بروح المشاركة والاندماج لتحقيق الالتزام لصالح الأفراد والوطن من خلال الالتقاء علي أرضية المصلحة الوطنية العامة.

وقد افرزت الخبرات الماضية والتساؤلات المعاصرة مفاهيم ومعاني للمواطنة تتفاوت فيما بينها قربا وبعدا من حقيقة الواقع الراهن ،ذلك بحسب طبيعة الأصعدة التي نشأت فيها وما بها من تيارات سياسية واجتماعية ، ويوجب الإدراك الواعي لقيم ومفاهيم الموطنة ،الفهم الحقيقي للكيفية التي تمارس بها وفق ما تمنحه الأنظمة السائدة من حقوق للمواطن ،إضافة الي مستوي وعي المواطن وحرصه علي ممارسته تلك الحقوق .

وفي ظل المتغيرات الراهنة التي تعيشها المجتمعات علي مختلف الأصعدة ،فثمة تباينات في التناول لمفهوم المواطنة ينعكس بشكل جلي في القيم والمبادئ المحددة لسلوك المواطنين ،والمتحولة بدورها ما بين آليات هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة ، فالمواطنة كمبدأ يجب ان يتأسس علي احترام التنوع والسعي من خلاله إلي تمتين قاعدة الوحدة الوطنية ، فلا يكتمل مفهوم المواطنة علي صعيد الواقع الا بدولة الإنسان ، تلك الدولة المدنية التي تمارس المساواة والحياد الايجابي مع معتقدات وأيدلوجيات مواطنيها بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع ، ويدعم شراكة المواطن والدولة في تنمية المجتمع

فثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة ، فلا يمكن ان تتحقق المواطنة بدون مواطن يشعر حقا بحقوقه وواجباته في وطنه ، حيث تحدد المواطنة الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة ، ويصبح من ضعف الوعي الإنساني ألا نستشرف فشل النظم السياسية التي تهمش الحقوق ذات المضمون الاجتماعي مثل: العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمواطنة .

وبالرغم من التسليم بالإختلافات بين منطلقات وجهات النظر في تناولها لمفهوم المواطنة فإن هذه الورقة تتخذ من منطلق الحقوق والواجبات أساساً للتناول فيما يتعلق بموضوعها بل وسيتم التناول للحقوق والواجبات ذاتها من المنظور الذي يضعها في شكل المسئوليات الواجبة القيام بها في مقابل المقومات الواجب الحصول عليها لتحقيق تلك المسئوليات .

حيث تشكل فرضية الحقوق والواجبات في تناول القضايا الإنسانية والاجتماعية الإطار المنطقي للتناول المثمر لطرح الإشكالية، وإذا جاء هذا التعميم ليشمل الأشخاص والجماعات في مجملها فإن منطقيته تتأكد بجلاء مع تخصيصه للمهنيين على وجه التحديد .

ويؤكد الطرح السابق مسؤولية مهنة الخدمة الاجتماعية في العمل علي آليات تفعيل المواطنة ، وتضمين أبعادها ومكوناتها باهتماماتها العلمية والمهنية . كما يؤكد أيضا وجوب النظر لفرضية الحقوق والواجبات في الإطار المهني والاجتماعي والديني وليس فقط على نحو العطاء في مقابل الربحية والمنفعة، فالاخصائي الاجتماعي كشخص مهني منوط به القيام بأداء واجباته ومسئولياته المهنية فيجب التسليم بإلزامية حقوقه المهنية وتحقيقاً لهويته المهنية للقيام بأدائه المهني .

وفي إطار ذات التناول فإنه بالرغم من أن الثلاثية المتمثلة في (المواطنة– الهوية – المسئولية) تمثل مكونات أساسية على النطاق القيمي، إلا أنها في نطاق الواقع تشكل مقومات أساسية تحكم ممارسات الاخصائي الاجتماعي بل وتلعب المؤثر الفاعل في مستوى فاعلية وجاهزية تلك الممارسات، والتي يتبعها بالسليقة مستوى تحقيق مهنة الخدمة الاجتماعية لدورها وهدفها بمؤسسات الممارسة بمختلف المجالات .

واتساقاً مع التسليم يكون الاخصائي الاجتماعي هو الشخص الذي يمثل مهنة الخدمة الاجتماعية ويشكل أداتها الرئيسية في تحقيق أهدافها، فإن من المنطقية بمكان أن يكون هذا الشخص هو محور الإهتمام ونقطة الإنطلاق عند تناول أي من القضايا المرتبطة بالمهنة، سواءً للتأثير بإحداث التغيير أو بالتأثر بتلك القضايا.

وفي هذا الصدد تنطلق الورقة الحالية في الإهتمام بالتناول لموضوع المواطنة وآليات الخدمة الاجتماعية لتفعيلها من خلال التمركز حول الاخصائي الاجتماعي والبدء به والبحث حول مواطنته هو ذاته والقيم المرتبطة بآلية تفعيلها لديه قبل البحث حول دوره في تفعيلها لدى أفراد المجتمع وهيئاته، اتساقاً مع المسلمة القائلة " فاقد الشئ لا يعطيه" .

ويتضح الطرح لهذا الموضوع من خلال تفعيل التناول لكل من عناصر ثلاثية القيم السالفة أو السعي نحو تبيان العلاقة التبادلية التأثيرية بين تلك العناصر، بهدف استنباط آليات تعمل على تدعيم مواطنة الاخصائي الاجتماعي على النحو الذي يمكنه من القيام بدوره العكسي في تفعيل المواطنة لدى أفراد المجتمع، ويتم هذا الطرح من خلال تناول محددات رئيسة مثل:– المواطنة– الهوية المهنية– المسئولية الاجتماعية.

ولعل هذا التناول على هذا النحو يشكل المنطق الذي يجب أن يحكم موضوع المواطنة بالنسبة للشخص المهني (الاخصائي الاجتماعي) في واقع مسئولياته وفق واقع توافر مقومات ممارساته المهنية للقيام بدوره تجاه تلك المسئوليات .

وعليه يتم طرح إشكالية الورقة وفق مواضع محورية تتمثل في :

المحور الأول :– المواطنة المسئولة للاخصائي الاجتماعي .

ويتضمن مواضع مثل:

- الواجبات أو الإلتزامات كمكون للمواطنة المسئولة .
- المسئولية الاجتماعية مقوم للمواطنة .
- المسئولية المهنية فاعل لمواطنة الاخصائي الاجتماعي .

المحور الثاني:- الهوية المأمولة والمنقوصة للاخصائي الاجتماعي .

ويتضمن مواضع مثل:

- حق الهوية للاخصائي الاجتماعي في ركائز المواطنة .
- مقومات الهوية المهنية (الاعتراف المجتمعي- السلطة- حق الممارسة – التعليم والتدريب).
- الهوية المنقوصة للاخصائي الاجتماعي- الواقع والمخرج - .

<u>المحور الأول</u> : المواطنة المسئولة للاخصائي الاجتماعي :-

١- الواجبات أوالالتزامات كمكون للمواطنة المسئولة .

تتشكل المواطنة علي نحو عام والمواطنة المسئولة علي نحو خاص في سياق مكونات رئيسية تحدد طبيعتها وحجمها ومستواها ، وتأتي الواجبات والالتزامات التي تحكم المواطن وسلوكه في مقدمة تلك المكونات للمواطنة المسئولة ، ويجد المتعمق في معني المواطنة ومتطلباتها اقترانها بالمسئولية ، فلا تنسلخ سمة المواطنة علي الفرد أو الجماعة أو المنظمة الا في نطاق الواجبات والالتزامات المنوطة بتلك الوحدات ، هذه الواجبات يمكنها ان تنصب تجاه الوحدة ذاتها أو تجاه الوحدات الاخري بالمجتمع والأهم من ذلك تجاه المجتمع وأيديولوجيته.

ويمكننا في الشأن هذا ان نسلم بأنه اذا تجنبت المواطنة تلك الواجبات والالتزامات فأنه لايمكن الاقرار بوجودها من الاساس لدي اي من مثل هذه الوحدات، بل ويجب الذهاب الي ابعد من ذلك لتقرير انه لاسبيل ولاحق للتمتع بالمواطنة دون القيام بالواجبات التي تعطي ذلك الحق، فإذا هدفنا الي تنمية المواطنة لدي أي من الوحدات بالمجتمع فعلينا بالعمل علي تنمية نسق الواجبات والالتزامات لديها لتتشكل في مقومات وجوده وبقائه من عدمه، وعدم النظر لتلك الواجبات علي كونها مميزات او اضافات لسمات جديدة وزائدة عن قيام هذه الوحدات ذاتها.

وعسانا في ذلك لانحمل من يسعي الي التمتع بالمواطنة أعباء او عوائق اذا ما كان لايستطيع القيام باي من الواجبات والالتزامات، حيث لايجب النظر الي واجبات المواطنة المسئولة علي كونها آدءات وجهود مادية فقط ، بل يجب تضمين القيم والاتجاهات كمكونات فاعلة ودالة علي التمتع بالمواطنة والالتزام بمسئوليتها ،بل في احيان كثيرة تمثل الالتزمات القيمية والاتجاهات الايجابية المكون الاقوي والمستدام في ارساء المواطنة المسئولة وقيمتها لدي وحدات المجتمع والمجتمع ككل .

٢- المسئولية الاجتماعية مقوم للمواطنة .

لعله من المنطقي عندما نتأمل المواطنة كموضوع واهتمام وجب شمول المسئولية الاجتماعية كوجه آخر مكمل لهذا التناول ، بل ويعد اي تناول للمواطنة كموضوع دون ارتباطها بالمسئولية الاجتماعية تناولا منقوص ، فالمسئولية الاجتماعية كعملية تعكس وبجلاء كل سمات المواطنة ،علي النحو الذي قد أخذ بكثير من المهتمين والمتخصصين لتناول المسئولية الاجتماعية علي النحو الذي تعدي مستوي الافراد ليذهب الي الهيئات والمشروعات والشركات الكبري رغم هدفها الاساسي في الربحية والعائد المادي وليس الاجتماعي .

وقد اتسع التناول لمفهوم المسئولية الاجتماعية ليشمل مسئولية كل الكيانات بالمجتمع تجاه المكون الاجتماعي لهذا المجتمع وأفراده ، علي نحو يدل علي كون المسئولية الاجتماعية أصبحت تعد تجسيداً للصورة الواضحة والصحيحة للمواطنة ، وبحيث أنه من خلال المؤشرات الدالة علي قياسها نستطيع الحصول علي القياسات الدقيقة والمعبرة للمواطنة ومدي تأسيسها وقيامها لدي وحدات اي من المجتمعات .

وبعيدا عن التوسع في الاطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية نجدها علي نحو بسيط ووفق خط الطرح لهذه الورقة ، تتشكل في الاطار المتنامي للواجبات والالتزامات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والذاتي لاي من الكيانات المجتمعية والتي تأخذ الصبغة الاجتماعية والعامة في ذات الوقت ، وحيث التحرك من منطلق المسئولية الذاتية بعيدا عن التزامات مهنية أو وظيفية بعينها ، علي الرغم من ارتباط الاخيرة هذه بالمواطنة أيضا ولكن علي نحو لائحي مهني في المقام الاول والمحدد في المسئولية المهنية لدي مسئول رسمي او مهني .

٣- المسئولية المهنية فاعل لمواطنة الاخصائي الاجتماعي .

إذا كانت المواطنة لدي أي من مكونات المجتمع وأفراده تتشكل وفق قيام الشخص بواجباته والتزاماته التي تشكل بدورها نمط ومستوي المسئولية الاجتماعية علي نحو عام لديه ، فأنه وبالمقابل تتشكل المواطنة لدي الشخص المهني وفق قيامه بمسئوليته المهنية المحددة في اطار واجباته والتزاماته من قبل تلك المهنة .
والاخصائي الاجتماعي كشخص مهني يعمل في نطاق مهنة الخدمة الاجتماعية فأن المهنة تفرض عليه واجبات والتزامات مهنية تشكل قيامه بادواره ومهامه المهنية ، تلك التي في مجملها مرهونة بتقديم خدمات ومساعدات متنوعة لدي فئات أيضا متنوعة بمختلف المجالات المجتمعية .
وفي ذات السياق ، فإن المواطنة للاخصائي الاجتماعي تصبح فاعلة ومتفاعلة مع قيامه بواجباته المهنية التي تضع الاطار الملائم والمرغوب للمسئولية المهنية ، ولا نكون في موضع المبالغة إذا ما أشرنا الي أن مظاهر ومقومات المسئولية المهنية لشخص الاخصائي الاجتماعي تشكل وبجلاء كل مظاهر وصور المسئولية الاجتماعية لدي اي من الاشخاص ، هذا بحكم طبيعة اهداف وفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية التي تسعي للمساعدة والخدمة بعيدا عن مقابل الربحية والعائد المادي .
وبذلك فإن قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره المهني يحقق سعيا فاعلا للقيام بواجبات والتزامات من شأنها إرساء وتضمين مقومات المواطنة الحقة لديه وبالتبعية لدي مهنته بالمجتمع ، ويصبح من الاهمية بمكان العمل علي تدعيم آليات قيامه بدوره المهني وتوفير كل ما من شأنه تنمية مسئوليته المهنية كي يكون علي قدر الفاعلية لتحقيق المواطنة لديه ، ولا نغفل ايضا أنه بقدر تمتع الاخصائي الاجتماعي بالمواطنة والعيش في كنفها بقدر تمكنه من القيام بمهام مسئوليته المهنية والعكس.

المحور الثاني : الهوية المأمولة والمنقوصة للاخصائي الاجتماعي :-

١- حق الهوية للاخصائي الاجتماعي في ركائز المواطنة.

إتساقا مع كون المواطنة تنطوي بالأساس علي ركائز الحقوق والواجبات، فإن حق الهوية يمثل أهم تلك الحقوق إن لم يكن الشامل والمتضمن لباقي الحقوق الخاصة بأي من مكونات المجتمع ، فالمتعمق في تناول مفهوم الهوية يدرك انها كلمة تجمع في معانيها ومفهومها بين البساطة والتعقيد والوضوح والغموض كل وفق منطلق التناول للهوية كمفهوم.
فالهوية كمفهوم تعني الخصائص والمكونات والمقومات الدالة علي طبيعة الوحدة وسماتها المميزة لها عن غيرها من الوحدات ، كما انها تتضمن ايضا البعد المكاني أو الجغرافي في التمييز والاقرار بخصوصية الطبيعة والسمات لذات الوحدة . والهوية علي هذا النحو تشكل الأسس التي توصل في مجملها الي التمتع بالمواطنة وتؤسس ركائزها لاي من الافراد والجماعات والمجتمعات .
والاخصائي الاجتماعي كشخص مهني ينتمي لمهنة الخدمة الاجتماعية ، يجب العمل علي أهمية تمتعه بحقوقه الانسانية والمهنية بصفه عامة وحقه في التمتع بهويته الشخصية والمهنية بصفة خاصة إذا ما هدفنا الي إرساء ركائز المواطنة لديه ، فمن حقه ادراك كينونته والوقوف علي ماهيته كشخص مهني والتمتع بما تضفيه عليه مهنته من سمات وطبيعة ودور يجب ان يكون مختلفا وفق طبيعة تلك المهنة عن باقي المهن والمهنيين الاخريين بالمجتمع .

٢- مقومات الهوية المهنية للاخصائي الاجتماعي .

إنطلاقا من المعني العام الذي تنطوي عليه الهوية في عمومها ، فان الهوية المهنية بصفة عامة والهوية المهنية للاخصائي الاجتماعي بصفة خاصة يجب ان تتأسس علي ما من شأنه تحقيق المقومات التي من شأنها

تحقيق ركائز تلك الهوية ، والتي يمكن تمثلها في الاعتراف المجتمعي بالاخصائي الاجتماعي و تمتعه بسلطة من شأنها مساعدته في القيام بدوره الذي يهدف اليه ، إلي جانب التمتع بالحق في الممارسة والعمل علي مختلف الاصعده شأنه شان باقي المهن بالمجتمع ، وأخيرا التمتع بركيزة التعلم والتدريب المستمر .
ويتضح للمهتمين في تلك الركائز وطبيعتها أن ثمة ارتباط وتاثر متبادل بين عوامل وجودها ، فالإعتراف المجتمعي يتضمن التسليم بوجود المهنة واهميتها والايمان بدورها في المجتمع ، وهذا ما يتبعه بالضرورة اقامة المؤسسات العاملة علي عمل هذه المهنة والعاملين بها مثل المؤسسات المختصة بإعداد وتخريج الاخصائيين الاجتماعيين وكذا الهيئات العاملة علي دعم عمله ومساندته للحصول علي حقوقه ومن بينها النقابة المهنية للاخصائيين الاجتماعيين وجمعية الاخصائيين الاجتماعيين ، الي جانب مؤسسات الممارسة المهنية ذاتها.
وعليه فان الاعتراف المجتمعي علي هذا النحو يتضح فاعلية تاثيره علي الركيزة التالية والمتمثلة في السلطة المهنية ، والتي بدورها تمكن الاخصائي الاجتماعي من امكانية قيامه بالدور المنوط به وفق مسئولياته المهنية ، والتي يراها مطلوبة للقيام بدوره المهني في تقديم الخدمات لاي من فئات المجتمع .
وعليه يجب التسليم بانه كلما افتقد الاخصائي الاجتماعي لتلك السلطة المهنية كلما ضعفت فاعليته وقدرته علي تمثيله لمهنه الخدمة الاجتماعية وتحقيق اهدافها بالمجتمع، تلك السلطة التي تؤثر بدورها في تمتع الاخصائي الاجتماعي بحقه في الممارسة وتحديدا في حق الممارسة الخاصة والذي قد تخوله له السلطة المهنية كباقي مختلف المهن بالمجتمع.

٣- الهوية المنقوصة للأخصائي الاجتماعي – الواقع والمخرج - .

لعل الواقع المعاش لمهنة الخدمة الاجتماعية وللأخصائي الاجتماعي كممثل لها ، وكذا واقع إدراك حقيقة الركائز سالفة الذكر للهوية المهنية ، يؤكد وبجلاء حقيقة نقص الهوية للأخصائي الاجتماعي بالمجتمع ، فالاعتراف المجتمعي للمهنة وأن كان ظاهرا في جانبه المادي والشكلي للمهنة فان مضمونه يعد منقوصا لدي الاخصائي الاجتماعي ، ولعل ضعف السلطة المهنية التي يحتاجها الاخصائي الاجتماعي في مواقف عمله المهني تشكل الدليل الدامغ علي نقص هذا الاعتراف المجتمعي .
حيث أن واقع الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي بمختلف مجالات الممارسة يؤكد إفتقاده الي التمتع بالقدر الملائم من السلطة المهنية التي تمكنه من تنفيذ الاجراءات التي اللازمة لقيامه بالمهام المهنية المنوطة به ، محكوما في ذلك بسلطة غيره من المهن الاخري والتي يعمل في إطارها بمختلف مجالات الممارسة .
ولعل أصدق دليل أيضا علي وجود النقص هذا للهوية بالواقع ، هو تلك القوانين واللوائح التي تحرمه من إمكانية عمله كممارس خاص ، وفشل كل المحاولات التي سعت للحصول علي تصاريح الممارسة الخاصة للأخصائي الاجتماعي ، هذا هو الواقع ، وهذه هي مظاهر الهوية لدي الأخصائي الاجتماعيى، هوية منقوصة بعض مظاهرها وفي كل مضمونها .
وعليه فانه إذا سلمنا بحقيقة التأثير التبادلي بين كل من مقومات الهوية المهنية ذاتها من جانب وبين مقومات المواطنة من جانب آخر ، فان ثمة تساؤل يجب أن يفرض نفسه علي جميع المهتمين بمهنة الخدمة الاجتماعية ، ألا وهو ، كيف المخرج من تلك الدائيرة الخبيثة التي تحكم عوامل نقص الهوية لدي الاخصائي الاجتماعية ؟ .
والمنطقية هنا تفرض أيضا أهمية الادراك الصحيح لحقيقة الهوية المنقوصة للأخصائي الاجتماعي وتمحور أسباب النقص هذا في دائرة التأثير التبادلي لمقومات تلك الهوية ، وإنطلاقا من هذا ، فإنه يجب السعي للعمل علي آليات الخروج من تلك الدائرة ، ولعل السبيل المنطقي في ذلك من خلال تدعيم وتنمية ممارساتنا المهنية علي النحو الذي يحقق فرض اهمية هذه الممارسة وضرورة وحاجة المجتمع إليها ، ومن ثم فرض الاعتراف المجتمعي والحصول علي السلطة المهنية وباقي مقومات الهوية علي نحو متتابع .
وهذا ما قد يوجب أيضا أهمية التخلي عن التمسك بالبدء من الحصول علي الاعتراف المجتمعي ومن ثم السلطة والحق في الممارسة الخاصة ، والتسليم بضرورة التركيز علي البدء من حيث ما يقع في نطاقنا ومجال تحكمنا – ممارستنا المهنية – والعمل علي تطوير أساليبها وأدواتها لزيادة فاعليتها لدي وحدات العمل بالمجتمع ، وهذا ما يحقق بالتبعية المكاسب التي من شأنها حصول المهنة والقائمين عليها عل مقومات الهوية .